رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

اليـــوم في المدى
رباعونا يواصلون الاستعداد لبطولة آسيا في أوزبكستان
14

بارزاني: نحن جزء من العراق..والأكراد يلعبون دوراً مهماً في الحياة السياسية

□ اربيل / وكالات

اكد رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني ان اقليم كردستان جزء من العراق واننا نعيش ضمن نظام فيدرالي ديمقراطي. جاء ذلك خلال حوار اجراه معه التلفزيون الروسي لبرنامج حديث اليوم واضاف بارزاني ان الماضي شهد نزاعات بسبب رفض حقوقنا. أما الآن فقد تغير الوضع، وأصبح للعراق دستوره الذي يحدد واجبات كل من الطرفين. الأكراد يمثلون أحد الطرفين المؤسسين للعراق الجديد، وإذا راعت الحكومة أحكام الدستور فأعتقد أن المستقبل لن تظهر فيه أي مشكلات.

تفاصيل ص٣

http://www.almadapaper.net – Email: almada@almadapaper.com
العدد(1744) السنة السابعة - الاحد (14) آذار 2010

قادة كتل يحطون رحالهم في أربيل بحثا عن تشكيل الحكومة

□ اربيل / المدى

يواصل قادة الكتل السياسية لقاءاتهم للبحث في ترتيب الأوضاع السياسية وإدارة شؤون البلد في المرحلة المقبلة، في وقت تواصل فيه مفوضية الانتخابات إعلان النتائج الجزئية للانتخابات التشريعية.

وكان الرئيس جلال طالباني ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ونائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي قد عقدوا اول امس اجتماعا في اربيل لبحث مرحلة ما بعد الانتخابات التشريعية، وفقا لما ذكره المكتب الإعلامي لرئيس الجمهورية.

حيث شدد المجتمعون على ضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة المقبلة بحيث تكون حكومة تمثل جميع مكونات الشعب العراقي، مؤكدين في الوقت ذاته على ضرورة تقوية العلاقات بين القوى الفاعلة على الساحة العراقية.

فيما اكدت انباء وصول رئيس القائمة العراقية اياد علاوي الى اربيل لعقد لقاءات مع القيادات الكردية للبحث في إمكانية عقد تحالف سياسي في المرحلة المقبلة.

واضاف مصدر مطلع ان نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي سيصل ايضا الى اربيل.

واوضح المصدر: ان علاوي والهاشمي سيبحثان مع الرئيس بارزاني نتائج الانتخابات العراقية وتشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة واخر التطورات السياسية على الساحة العراقية.

وقد أكد عضو قائمة "الائتلاف الوطني العراقي" حميد رشيد معلة أن اللقاءات الراهنة بين القوى الرئيسية على الساحة السياسية في البلد لا ترقى الى مرحلة التحالفات، مشيرا في الوقت نفسه إلى وجود تقارب بين البرامج التي تطرحها تلك القوى.

وشدد معلة على أن الائتلاف الوطني العراقي منفتح على القوى السياسية كافة لبحث تشكيل الحكومة المقبلة.

ولفت معلة إلى أن الائتلاف الوطني العراقي متمسك بشروطه في ما يتعلق بمنصب رئاسة الوزراء.

عضو قائمة ائتلاف دولة القانون حيدر العبادي أكد عدم وجود ما يمنع القائمة من إجراء لقاء مع أية قائمة أخرى للبحث في تشكيل الحكومة المقبلة.

من ناحيته، أكد عضو قائمة التحالف الكردستاني محسن السعدون استمرار اللقاءات مع قائمتي الائتلاف الوطني العراقي والعراقية، لكنه نفى التطرق الى موضوع المرشح لرئاسة الحكومة المقبلة.

من جانبه كشف القيادي في ائتلاف دولة القانون عباس البياتي لـ(المدى) عن تشكيل الائتلاف لجنة مصغرة تاخذ على عاتقها وضع الاسس وقيادة الحوارات مع الكتل الفائزة في الانتخابات . البياتي قال في تصريح خص به (المدى): ان الحوارات الجارية في بغداد وكردستان تعتبر حوارات تمهيدية لتشكيل الحكومة المقبلة. مضيفا ان دولة القانون بدأت بالانفتاح والتحاور مع تلك الكتل لكن اشار الى ان الحوارات الحقيقية ستبدأ بعد اعلان النتائج النهائية. وتابع ان زيارة بعض القادة السياسيين الى كردستان تهدف الى تلطيف الاجواء وتجري بشكل طوعي من قبل هؤلاء القادة بغية ترطيب الاجواء والتمهيد لعقد التحالفات بين شركاء العملية السياسية.

تفاصيل ص٣

ممثل رئيس الجمهورية يلتقي السيد الحكيم

حوارات ما قبل الانتخابات قد تحدد التحالفات المقبلة

□ بغداد / المدى

التقى السيد فخري كريم الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية وكبير مستشاريه سماحة السيد عمار الحكيم رئيس المجلس الاعلى الاسلامي وتداول مع سماحته في التطورات السياسية، وما افرزته الانتخابات التشريعية حتى الان.

وقد نقل الى السيد الحكيم تحيات السيد رئيس الجمهورية، وهنأه على نجاح الانتخابات التي فاقت من حيث المشاركين فيها التوقعات، واظهرت بوضوح وحدة موقف العراقيين من مستقبل العراق الديمقراطي وانحيازهم الى تجربتهم السياسية وحرصهم على تجذيرها وتكريس عناصرها الاساسية.

وفي جانب من اللقاء الذي تم في مقر الحكيم، حرص سماحته على ابداء الاعتزاز بالجهد الوطني العراقي لاخذ امور البلد بأيديهم وتأكيد ارائهم في تحديد وجهة تطور العملية السياسية في العراق، والانفتاح على كل القوى المعنية بدفع التجربة السياسية الى المصاف المعبر عن تطلعات المواطنين وتطمين مصالحهم.

من جانب اخر، اكد ممثل الرئيس بعد اللقاء، ان من المبكر الحديث عن الوجهة النهائية للتحالفات المعنية، بتشكيل الحكومة القادمة، مشدداً على ان من المهم الاخذ بالاعتبار ، تعذر انفراد أي كتلة أو حتى كتلتين بتحديد شكل الحكومة والمواقع الرئاسية، حتى وان حصدت الكتلة الاولى ارقاماً استثنائية في المقاعد النيابية.

وفي اشارة الى وجود اي خلفية سياسية للتحالف المحتمل، ذكر ممثل الرئيس ان الحوارات العديدة التي سبقت الانتخابات لبلورة صيغة أولية لجبهة وطنية، قد تشكل اطاراً لتحالف ممكن بعد الانتخابات، مشيراً بذلك الى ما رشح من جبهة خماسية بين الدعوة والمجلس الاسلامي الاعلى والحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الاسلامي العراقي لكنه استدرك قائلاً: ان مثل هذه الجبهة تجسد نوايا لرفد العملية السياسية ، والنتائج الانتخابية النهائية ستقرر الامكانية العملية والكيفية التي تتحول فيها النوايا الى اطار وبرنامج عمل.

شخصيات سياسية وقانونية تتحرك لإحالة الهاشمي والسامرائي إلى القضاء العراقي

□ بغداد /المدى

تتحرك شخصيات من القومية العربية السنية واوساط من مختلف المكونات، للتقدم بشكوى ضد نائب الرئيس طارق الهاشمي لحنثه بـ(القسم)، ولمخالفته الدستور مع عضو قائمته (التجديد) عبد الكريم السامرائي.

وتتضمن الشكوى تنديدا بالنزعة الشوفينية والتحريض الطائفي والقومي واثارة الفتنة بين المواطنين ، بما في ذلك التهديد الضمني بتغيير بنود الدستور، اذا ما تحقق لهما الوصول الى مراكز القرار البرلماني المقبل.

وتستند الشخصيات والاوساط السياسية المذكورة في دعواها الى الاستنكار السياسي والشعبي من قبل اوسع الاوساط الوطنية ، للتصريحات البعيدة عن الكياسة السياسية للهاشمي والسامرائي، والتنديد بها وبما تمثله من نزعة استعلائية شوفينية وطائفية تعيد الى الاذهان ما درجت عليه الانظمة الدكتاتورية المبادة.

وتفيد مصادر معنية بالتحرك المذكور ان التداول يجري، حول امكانية تنظيم تحرك شعبي واسع في هذا الاتجاه لعزل المذكورين، ومن يتعاطون معهما، مشيرين الى ان الاجتثاث استنادا الى الدستور يشمل كل من يثير النعرات الطائفية والعنصرية وغيرهما مما يفرق المواطنين ويشكل تهديدا لمكتسباتهم .

وحسب مصادر خاصة بالمدى فان تحركا آخر يشمل نخبا سياسية وقانونية يشتمل على وضع آلية للتحرك القانوني الدستوري بما لايثير جدلا حول القرارات التي من الممكن اتخاذها ضد الهاشمي والسامرائي سواء من قبل هيئة المساءلة والعدالة أو اية لجان قانونية اخرى معنية بأمر الحفاظ على الدستور وعدم السماح بخرقه بما في ذلك السلطة التنفيذية.

من جهة اخرى أعلن رئيس مجلس الشورى المركزي للحزب الاسلامي الدكتور محسن عبد الحميد: ان حزبه يرفض تصريحات نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي رفضا قاطعا بشأن مطالبة الاخير بان يكون منصب الرئاسة من حصة المكون العربي، وعزا ذلك لكونه مخالفة دستورية واضحة، واضاف في مقابلة اجرتها معه المدى التي ستنشر يوم الخميس المقبل، ان الدستور العراقي لم يكفل المنصب لقومية معينة او لمكون محدد.

مرشح يختفي مع ٥٠مليون في ديالى

□ ديالى / وكالات

كشف مصدر امني مسؤول عن ان شرطة محافظة ديالى نشطت بالبحث عن مرشح مدين توارى عن الانظار بعد يوم واحد من عملية الاقتراع، فيما اعربت بلدية بعقوبة عن شكرها وتقديرها للمجهولين الذين اعانوها في ازالة اثار الانتخابات من ساحات المدينة.وقال ضابط الاعلام والعلاقات العامة في مديرية شرطة المحافظة الرائد غالب عطية الجبوري بحسب وكالة (آكانيوز) ان مديرية شرطة بعقوبة تلقت شكوى اصولية من رجل اعمال محلي يطلب المساعدة في استحصال ديونه من المرشح (خ.ع) الذي توارى عن الانظار بعد يوم واحد من عملية الاقتراع".

تفاصيل ص٢

رئيس مجلس الشورى المركزي للحزب الاسلامي لـ المدى :

تصريحات الهاشمي مخالفة واضحة للدستور

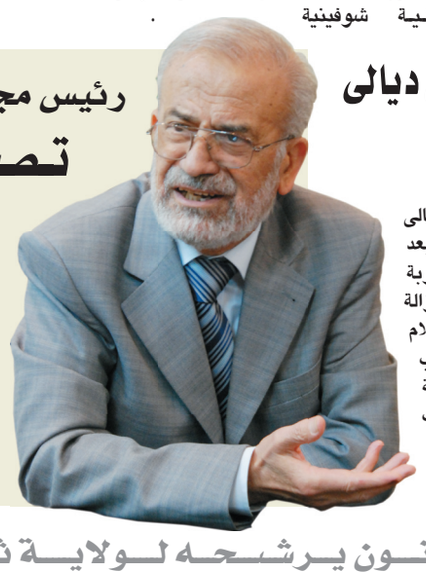

□ بغداد / المدى

أكد رئيس مجلس الشورى المركزي للحزب الاسلامي العراقي الدكتور محسن عبد الحميد ان حزبه يرفض تصريحات نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي رفضاً قاطعاً بشأن مطالبة الاخير بأن يكون منصب الرئاسة من حصة المكون العربي، وعزا ذلك لكونه مخالفة دستورية واضحة، موضحا في حوار ضيف الخميس للمدى ان الدستور العراقي لم يكفل هذا المنصب لقومية معينة أو لمكون محدد، ويرى رئيس مجلس الشورى ان تلك التصريحات ومن يتبناها تنبعث من وجهة نظر قومية، واصفا الهاشمي بالرجل (القومي)، وعد عبد الحميد في الحوار الذي سينشر الخميس المقبل بأن الرئيس طالباني سياسي وقيادي من الطراز الاول وهذا ما اثبته من خلال عمله في المرحلة المقبلة. واكد بتعامله مع الجميع كفاءة ودراية وحكمة ووطنية. وبين عبد الحميد بأنه لو جرى الان انتخاب لرئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب ستكون النتيجة للرئيس طالباني، مشيرا الى ان الحزب وبجميع قياداته واعضائه مع تجديد الولاية للرئيس طالباني.

ائتلاف دولة القانون يرشحه لولاية ثانية

المالكي ما زال متقدما بعد ظهور نتائج التصويت ببغداد

□ بغداد/ (CNN)

أظهرت النتائج الأولية للانتخابات، التي كشفت عنها اللجنة العليا للانتخابات السبت أن ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يتقدم بفارق كبير في نتيجة الانتخابات البرلمانية في بغداد.

وبعد اسبوع على الانتخابات، التي حرص ملايين العراقيين على المشاركة فيها رغم التهديدات الأمنية، ما تزال النتائج تظهر تقدم المالكي في تسع محافظات من أصل ١٨ محافظة لم تفرز نتائجها بعد.

وكانت المفوضية المستقلة للانتخابات قد اعلنت تقدم قائمة ""ائتلاف دولة القانون" بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي في النتائج الاولية لبغداد

وحلت قائمة "الائتلاف الوطني العراقي" في المركز الثاني تلتها "القائمة العراقية" حسب المفوضية.

واكدت الارقام حصول "ائتلاف دولة القانون" على اقل من ١٥٩ الف صوت في حين حصل "الائتلاف الوطني العراقي" على ١٠٨ الاف صوت، وحلت "العراقية" ثالثا بحصولها على ١٠٥ الاف صوت.

وتعكس هذه النتائج نسبة ١٨ بالمئة فقط من اوراق الاقتراع التي تم فرزها.

يشار الى تخصيص سبعين مقعدا لمحافظة بغداد من اصل ٣٢٥ في البرلمان المقبل.

وبذلك، اصبحت قائمة "ائتلاف دولة القانون" في الطليعة في خمس محافظات، اربع منها جنوبية حتى الان، في ظل نتائج جزئية تتروح نسبتها بين ٣٤ وعشرة بالمئة في تسع محافظات من اصل ١٨ في العراق.

ولكن ما زال الوقت مبكراً لتحديد هوية الحكومة الجديدة التي ستقود العراق خلال الفترة المقبلة، حيث يُتوقع ألا يتم إعلان النتائج النهائية للانتخابات قبل نهاية الشهر الجاري، والتي ينبغي أن تقرها المحكمة الاتحادية العليا.

وبعد فرز نحو ثلث أصوات الناخبين في محافظتي "النجف" و"بابل" جنوبي العراق، جاء تحالف المالكي في المقدمة، تلاه "الائتلاف الوطني العراقي"، في المرتبة الثانية، ثم كتلة "العراقية"، التي يقودها رئيس الحكومة الأسبق، إياد علاوي، في المركز الثالث.

ولاحقاً كشفت لجنة الانتخابات عن النتائج الأولية في محافظتي "ديالى" و"صلاح الدين"، شمالي بغداد التي أظهرت تقدم قائمة "العراقية" على "دولة القانون"، بعد فرز حوالي ١٧ في المائة من أصوات الناخبين في كلتا المحافظتين.

وقالت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تصريح لـCNN بأنها ستنشر نتائج فرز الأصوات على موقعها على الإنترنت.

من جانب اخر اكد القيادي في ائتلاف دولة القانون علي الأديب أن "الائتلاف مصر على ترشيح رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي لولاية ثانية"، مستبعدا أن يكون لديه "مرشح بديل".

واضاف الاديب انه "بالنظر لانجازات رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي على الصعيد الحكومي فان ائتلاف دولة القانون سيقوم بترشيحه لولاية ثانية".

قادة الأنبار:

من حق طالباني أن يكون في أي منصب يختاره العراقيون له

□ الانبار / المدى

اكد زعيم مؤتمر صحوة العراق احمد ابو ريشة، انه مع تجديد ولاية ثانية للرئيس جلال طالباني، مضيفا انه ليس لديه أي تحفظ في ما يصب بحفظ الأمن والاستقرار في العراق.

وقال ابو ريشة الذي دخل كيانه السياسي الانتخابات التشريعية متحالفا مع ائتلاف وحدة العراق بزعامة جواد البولاني ان "الأكراد عراقيون لهم ما لنا وعليهم ما علينا وليس لدينا أي تحفظ على ذلك بما يخدم مصلحة البلاد والحفاظ على وحدته واستقراره ويحقق الوئام والتوافق بين العراقيين"، مضيفا " لا أمانع في تجديد ولاية ثانية للرئيس جلال طالباني اذا كان فيه خدمة لابناء هذا البلد".

وحول إمكانية تحالف قائمته مع كيانات أخرى ان فازت في الانتخابات قال ابو ريشة "نحن قريبون من العراقية ودولة القانون والإئتلاف الوطني والأكراد وليس لدينا خط احمر على أي من تلك القوائم ويبقى القاسم المشترك بين الجميع هو خدمة البلاد وإصلاح النظام في العراق".

من جهته، وصف زعيم مجلس إنقاذ الأنبار حميد الهايس الدعوات التي أطلقها بعض السياسيين بأن يكون الرئيس العراقي عربيا وليس كرديا بـ"الاستهتار بحق طالباني".

وشدد الهايس على أن "الرئيس طالباني شخصية وطنية عراقية، ، وقد قارع النظام السابق، ومن حقه أن يكون بأي منصب يختاره العراقيون له".

وأضاف الهايس أنه يؤمن "بالوطنية العراقية قبل إيمانه بالقومية العربية، التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم من تشظ"، مشددا على ان العراقيين "ليس لديهم استعداد لأن يكونوا حراس البوابة الشرقية للوطن العربي كما يريد العرب الآخرون"، بحسب قوله.

الحيدري: المفوضية تعمل جاهدة لإعلان النتائج النسبية اليوم

□ بغداد /وكالات

اعلن رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري ان المفوضية تعمل جاهدة لاعلان النتائج النسبية لجميع المحافظات اليوم .

وقال الحيدري ان العملية كبيرة جدا وان ١٢٠٠ موظف يعملون على ادخال المعلومات، مشيرا الى ان تاخر النتائج كان سببه توقف (السيرفر) بسبب الحجم الكبير للبيانات.

واضاف ان المفوضية تتفهم رغبة الكيانات باعلان النتائج بسرعة وسنبذل جهدنا لاكمال العملية باقصر وقت ممكن.

المركز الاعلامي في المفوضية .. اعلاميون يترقبون النتائج .. أ ف ب

خلاف حول الحصانة يثيره موعد انتهاء دورة البرلمان الحالي

□ بغداد / المدى

فيما اكد عضو في اللجنة القانونية النيابية ان الفترة الدستورية لحصانة اعضاء البرلمان ترفع بانتهاء العمر القانوني لمجلس النواب اشار عضو اخر في اللجنة الى ان المحكمة الاتحادية هي الجهة الوحيدة التي يمكن لها ان تحدد الموعد الذي تنتهي فيه فترة الحصانة الدبلوماسية لاعضاء السلطة التشريعية.

واكد عضو اللجنة القانونية في البرلمان المنتهية ولايته وائل عبد اللطيف ان الامتداد الدستوري لمجلس النواب ينتهي في ١٦ من اذار الجاري وقال لـ الوكالة الاخبارية الاسبوعية ان الفترة القانونية للبرلمان تنتهي في الموعد المذكور ولايختلف عليها اثنين وبالتالي لايمتلك أي عضو من اعضاء مجلس النواب حصانة دبلوماسية بعد هذا الموعد ، وعن امكانية حدوث فراغ دستوري بعد السادس عشر من اذار قال القاضي عبد اللطيف لايوجد فراغ دستوري باعتبار ان الوزارات ستستمر في عملها بالقوانين التي تم تشريعها لكنه اشار الى ان الفترة المقبلة ستشهد غياب السلطة التشريعة فقط واعتبر ان الاليات المعقدة ادخلت البلد في هذه الاشكالات حيث تسببت التجاذبات السياسية حول قانون الانتخابات بتأخير موعد الانتخابات وبالتالي سيتأخر تشكيل مجلس النواب الجديد.

ولفت عضو الائتلاف الوطني العراقي الى ان "من الممكن بعد انتهاء هذه الفترة الدستورية اتخاذ اجراءات قانونية بحق اي نائب من قبل القضاء او الشرطة اذا كان مطلوبا قضائيا عندما كانت الحصانة هي المانع.

وكان النائب عن التحالف الكردستاني محسن السعدون قال في تصريح سابق "ان الفترة التي يتمتع بها عضو مجلس النواب بالحصانة تبدأ من تاريخ ادائه القسم كنائب في البرلمان وتنتهي مع انتهاء الدورة البرلمانية المنصوص عليها في الدستور لمدة اربع سنوات".

من جهته قال المتحدث باسم مجلس القضاء الاعلى عبد الستار البيرقدار في تصريح صحفي ان رفع الحصانة سيمكن السلطات القضائية من ملاحقة النواب المتورطين باعمال عنف سابقة دون الرجوع الى مجلس النواب واشار الى ان الملفات التي تتهم بعض اعضاء مجلس النواب لاتزال موجودة ولم تغلق ويمكن تفعيلها في أي وقت.

الى ذلك رأى عضو التحالف الكردستاني والنائب في اللجنة القانونية احمد انور ان المحكمة الاتحادية هي الجهة الوحيدة التي تحدد نهاية الفترة الدستورية الخاصة بالحصانة الدبلوماسية للنواب ، وقال انور هذا الموضوع يطرح منذ فترة باعتبار اول جلسة لمجلس النواب عقدت في السادس عشر من اذار ٢٠٠٦ ما يعني ان السنوات الاربع عمر البرلمان ستنتهي بعد ثلاثة ايام لكن استدرك قائلا ان المحكمة الاتحادية سيكون رأيها هو الحاسم خصوصا و ان الجلسة الاولى للبرلمان بقيت مفتوحة حتى ٢١ من نيسان ٢٠٠٦ واشار الى ان هذا الامر يمكن تداركه من خلال توجيه كتاب من قبل مجلس النواب الى المحكمة الاتحادية لتوضيح هذه الفقرة ومعرفة الموعد الذي سيعتمد لانهاء الفترة القانونية لمجلس النواب.